وظائف الحدود السياسية في زمن العولمة

" دراسة فى الجغرافيا السياسية "

د. عبدالعزيز بن راشد المطيردي*

الملخص :

تناول البحث موضوع وظائف الحدود السياسية في زمن العولمة، حيث بدأ بتعريف الحدود السياسية ومفهوم العولمة وأنماطها والعوامل التي ساعدت على ازدهارها، ثم أشار الى وظائف الحدود السياسية المختلفة، سواءً وظيفة الأمن والحماية أو الوظيفة القانونية وتحديد مدى سيادة الدولة أو وظائفها الاقتصادية والثقافية والصحية. ثم أوضح تغير وظائف الحدود نتيجة لتطور وسائل الإنسان وتغير واقع العالم ومنظماته وتحالفاته المختلفة.

وفي الجزء التالي تناول البحث مستقبل وظائف الحدود ومدى تغيرها في عالم يتجه نحو العولمة. وأظهرت الدراسة أن هذه الوظائف تغيرت بالفعل وأخذت شكلاً آخر، ففي جانب وظيفة الحماية والأمن، ومع الثورة في السلاح الجوي والأقمار الصناعية وعمليات التجسس والاختراقات الإليكترونية؛ فإن الحدود السياسية فقدت جزءاً من وظيفتها في هذا، وانتقل جزء من هذه الوظيفة الى تلك الأجهزة الوطنية المعنية بالأمن العسكري والمعلوماتي.

وفي جانب الوظيفة القانونية وتحديد السيادة ظهر دور العولمة في مزاحمة سيادة الدولة وإضعافها داخل حدودها. كذلك تأثرت وظيفتها الاقتصادية كثيراً مع ظهور المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وقيام الاتحادات والأحلاف الاقتصادية والسياسية. وإلى جانب هذا فإن هذه الاتحادات غيرت في وظيفة الحدود الرقابية على تنقلات الأفراد بين دولها. أما الوظيفة الثقافية فهي أكثر الوظائف تأثراً بوسائل العولمة وثورة الاتصالات. وفي الأخير تناول البحث تجربة الاتحاد الأوروبي، كنموذج للتغير في وظائف الحدود السياسية داخل دول الاتحادات والتحالفات الاقليمية في العالم؛ حيث تم التعريف بالاتحاد ومراحل تطوره وواقع الحدود ووظائفها بين دوله. وخُتمت الدراسة بالتأكيد على بعض التوصيات للدول والجهات المسئولة عن أمن الحدود.

الكلمات الافتتاحية : الحدود السياسية، عولمة، وظائف.

---

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة الملك سعود.

المقدمة :

تحتل الحدود السياسية مكانة مهمة في الجغرافيا السياسية، وتعتبر من أهم الموضوعات التي تدرسها الجغرافيا السياسية؛ وذلك لارتباطها الوثيق بالدولة – التي تُعد بمثابة النواة الأساسية للجغرافيا السياسية – وتحديد مجال سيادتها (الفقي، ١٤٢٨، ص ٢٤٨). ومن الموضوعات المهمة في الحدود السياسية وظائف هذه الحدود والدور الذي تقوم به. حيث تقوم بدور مهم في فصل سيادة الدول بعضها عن بعض، كما تقوم بعدة وظائف أمنية واقتصادية وثقافية وغيرها. هذه الوظائف التي تتفاوت وتتغير من زمن لآخر حسب طبيعة علاقات الدول مع بعض وحسب وسائل الإنسان وتطورها. فمثلاً في وقت من الأوقات كانت الحدود السياسية تقوم بوظيفة الفصل الثقافي بين الدول والشعوب؛ لأن وسائل نقل الثقافة آنذاك كانت محدودة وملموسة تتمثل أكثر بسفر وتحرك العلماء وبالكتب والمخطوطات والرسائل ونحوها مما يسهل منعه عبر الحدود. أما اليوم ومع تطور وسائل نقل الثقافة والتعليم عبر وسائل الإعلام والتواصل المختلفة من فضائيات وشبكة عنكبوتية وشبكات تواصل؛ فإن الوظيفة الثقافية للحدود تكاد تتلاشى. كذلك فإن المتأمل لواقع الحدود ووظيفتها بين دول التحالفات والاتحادات، وخاصة الاتحاد الأوروبي، يلحظ أنها مرت بمراحل حتى وصلت الى ما وصلت إليه اليوم، حيث يتنقل الناس بين دول الاتحاد الأوروبي دون توقف عند الحدود وتنتقل السلع بيسر وسهولة.

من هذا الواقع ومن واقع الاهتمام بتيار العولمة ووسائلها من جانب، وتقارب العالم وتداخله من جانب آخر، جاء الاهتمام بدراسة مستقبل وظائف الحدود السياسية. وجاءت هذه الدراسة لتجيب على الأسئلة المتعددة في هذا الصدد ولتُجلي وظائف الحدود في زمن العولمة.

أولاً – الإطار المنهجي للدراسة :

ويشمل؛ مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها والمنهج المتبع والإطار المرجعي (الدراسات السابقة):

١) مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

لا شك أن بروز ظاهرة العولمة والاهتمام بها والتواصل القوي والتداخل بين أجزاء العالم ودوله، بدرجة أصبح العالم فيها كالقرية الواحدة، إضافة الى ما نشهده من تغير في

وظائف الحدود السياسية ودورها بين دول الاتحادات والتحالفات وخاصة الاتحاد الأوروبي، وكذا بين أعضاء بعض المنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية؛ هذا كله يثير تساؤلات مهمة حول مستقبل الحدود ووظائفها ودورها مستقبلاً ومدى تأثرها بالعولمة ووسائلها المختلفة.

هذه هي الاشكالية التي تحاول الدراسة الاجابة عليها وتجليتها من خلال رصد واستقراء واقع هذه الوظائف للحدود السياسية وما طرأ عليها من تغيرات.

وتهدف الدراسة الى الاجابة على هذه التساؤلات:

- ماذا يعني مصطلح العولمة؟
- ما هي أهم الوظائف التي تقوم بها الحدود السياسية، وهل هذه الوظائف للحدود ثابتة أم متغيرة، وما الأسباب وراء ذلك؟
- ما هي الصورة والوضع المستقبلي المتوقع لوظائف الحدود السياسية؟
- ماذا عن وظائف الحدود السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي؟

٢) منهج البحث :

استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي الموضوعي لتتبع واقع وظائف الحدود السياسية وتطورها بين الماضي والحاضر، وأبعاد المستجدات في وسائل الانسان وتحالفات الدول على هذه الوظائف. كما استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في توصيف واقع الحدود ومستجداتها ووظائفها، وفي تحليل أبعاد المستجدات والمتغيرات على هذه الوظائف.

٣) الدراسات السابقة :

حظيت الحدود السياسية بالعديد من الدراسات، ومثلها ظاهرة العولمة؛ ولكن هناك قلة في الدراسات التي تجمع بين الحدود والعولمة وآثار العولمة على الحدود السياسية ووظائفها المستقبلية. ويمكننا التمييز بين أربعة أنواع من الدراسات السابقة التي استفاد منها الباحث؛ الأول منها، الدراسات التي تحدثت عن الحدود السياسية، وثانيها، الدراسات التي تحدثت عن العولمة وأبعادها، وثالثها الدراسات التي تحدثت عن الاتحاد الأوروبي والحدود السياسية

بين دوله، أما النوع الرابع، فتلك الدراسات التي تحدثت عن الحدود السياسية في زمن العولمة وكيف أثرت العولمة على الحدود السياسية، وهي محدودة.

*** فمن الدراسات في النوع الأول :**

- دراسة مكي، محمد ضو البيت (٢٠٠٧)، في الجغرافيا السياسية؛ الإطار العام لتعريف الحدود السياسية، والتي تناول فيها تعريف الحدود السياسية والمدارس والنظريات والمباديء المتعلقة بالحدود وأصناف الحدود وأنواعها.
- وهناك دراسة للسرياني، محمد محمود (١٩٩٩)، "الأهمية الأمنية للحدود الدولية (الناحية الجغرافية)"، والتي تطرقت لوجهة النظر الجغرافية في موضوع الحدود وتطور مفهوم الحدود السياسية وأنماط الحدود ووظائفها ومفهوم الأمن والمثالية في الحدود العربية.
- أما مالك، معتصم إبراهيم (٢٠١٣)، ودراسته عن"الحدود الدولية: فرص وتحديات التعاون الإقليمي العربي"، فقد تحدث فيها عن الحدود الإثنوغرافية ووظائف الحدود ودور الاستعمار في ترسيم الحدود بالمنطقة العربية، كما تحدث عن التحديات والفرص المتعلقة بالحدود العربية، وختم بدراسة بالتطبيق على السودان وتجربته مع قضايا الحدود.

*** ومن الدراسات في النوع الثاني، المتعلقة بالعولمة :**

- سنو والطراح (٢٠٠٢)، حيث تحدثا في كتابهما (العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي)، عن التنمية الاقتصادية والعولمة، وكذا الهيمنة الاقتصادية العالمية والأمن الإنساني؛ إضافة إلى دراسة العلاقات في ظل العولمة الشاملة، والعولمة وصندوق النقد الدولي والمنظمات غير الحكومية، وأشارا الى العولمة وآثارها على تغير الاستراتيجيات التنموية عند الدول النامية. وختما بالحديث عن العولمة؛ المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
- أما العايد (٢٠٠٩)، فقد تناول في دراسته العولمة وانعكاساتها على السيادة الوطنية، بالتطبيق على حالة المملكة الأردنية. حيث أشار الى مفهوم العولمة وتاريخها ووجهات النظر الأردنية تجاهها. ثم تناول علاقة الأردن بمؤسسات العولمة وانعكاسات العولمة على السيادة الأردنية في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وخاصة

فيما يتعلق بالمرأة. وختم بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها بشكل عام على مستوى العالم، وبشكل خاص على مستوى مملكة الأردن.

*** ويأتي في مقدمة دراسات النوع الثالث، وهي تلك التي تناولت الاتحاد الأوروبي والحدود السياسية بين دوله :**

- دراسة مالكي (٢٠١٣)، تجربة الاتحاد الأوروبي مع قضايا الحدود؛ كيف بدأ الاتحاد الأوروبي؟ وما الذي يمكن أن نتعلمه نحو تحقيق الانفتاح؟ والذي تناول فيه هذه التجربة مشيراً الى العوامل التي ساعدت على قيام الاتحاد، وتحرك دول الاتحاد نحو الانفتاح مع بعض وتأسيسهم لمفهوم جديد للحدود السياسية ووظائفها.
- كتاب المبيضين (٢٠١٥)، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، والذي يصنف على الكتب السياسية، حيث تحدث عن الظاهرة الإقليمية في النظام الدولي، ثم تناول الاتحاد الأوروبي من حيث النشأة وجذور الوحدة الأوروبية وأجهزة الاتحاد ومؤسساته والمعاهدات التي وقعت بين دوله وساهمت في انفتاح بعضها على بعض.

*** أما الدراسات من النوع الرابع، والتي جمعت بين العولمة والحدود؛ فهي محدودة، ومنها :**

- دراسة الحسن (١٤٣٣هـ)، والتي تناولت موضوع الحدود والعولمة، حيث أشارت الى تعريفهما، وتحدثت عن تأثير العولمة على الحدود ووظائفها المتعددة؛ كوظيفة الدفاع والحماية والأمن، أو الوظائف الصحية والاقتصادية والثقافية، ثم طرحت بعض التوصيات في هذا الباب. وهي دراسة عامة عن العولمة وآثارها على الحدود بشكل عام؛ بما فيها وظائف الحدود ولم تتطرق لدراسة حالة لهذه الآثار.

وفي الجملة، فإن كل دراسة من الدراسات الآنفة الذكر ركزت على جانب معين، فمنها ما ركز على الحدود ومنها ما ركز على العولمة وأبعادها ومنها تلك التي تناولت الاتحاد الأوروبي وتجربته التكاملية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات جميعها في كتابة هذه الدراسة في الجغرافيا السياسية، والتي تجمع بين الحدود السياسية وبين العولمة وتأثيرها على وظائف الحدود السياسية بشكل أدق، مع دراسة حالة لهذا التأثير، وهي حالة الاتحاد الأوروبي وتجربته في هذا الباب وانعكاس ذلك على وظائف الحدود بين الدول الأعضاء للاتحاد.

ثانياً – مصطلحات البحث (الحدود السياسية، العولمة):

١) الحدود السياسية Political Borders :

هي تلك المعالم والخطوط التي تحدد الأبعاد الجغرافية للدولة ورقعتها، والتي تنتهي عندها سيادة دولة وقوانينها وتبدأ سيادة دولة أخرى (مالك، ٢٠١٣، ص ١٥٨). وهي ظاهرة قديمة قِدَم الدول حيث كانت كل دولة تعرف أراضيها ونطاق سيادتها، ولكنها تطورت في شكلها ومدى دقتها مع تطور وسائل الإنسان؛ حيث أصبحت أكثر دقة مع استخدم الإنسان لأجهزة تحديد النقاط المكانية وإحداثياتها الدقيقة.

وتصنف الحدود حسب الأصل والنشأة والظاهرة التي تعتمد عليها إلى: **طبيعية وبشرية وتاريخية وهندسية ومعقدة.**

ويقصد **بالحدود الطبيعية** تلك الحدود المرتبطة بظاهرات طبيعية كالجبال والأنهار والأودية والبحيرات ونحوها (السرياني، ١٩٩٩، ص ٨٣). ومن أمثلتها؛ الحدود بين تشيلي والأرجنتين في جبال الأنديز (شكل ١)، والحدود بين موريتانيا والسنغال في نهر السنغال (شكل ٢).

شكل (١) : الحدود الجبلية بين الأرجنتين وتشيلي.

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: http://xuanalyfe.com.

شكل (٢) : الحدود النهرية بين موريتانيا والسنغال.

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: http://di.dorsch.de/projects

أما **الحدود البشرية**، فهي تلك الحدود التي تراعي الإنسان وخصائصه اللغوية والعرقية والحضارية؛ حيث يتم رسمها بناءً على هذه الخصائص (مكي، ٢٠٠٧، ص ١٤٢). وهذا النوع إذا طبق بحيادية فهو من أفضل أنواع الحدود وأكثرها استقراراً. ومن أمثلتها أجزاء من الحدود بين الهند وباكستان وبين سوريا وتركيا وإيران والصين.

أما **الحدود التاريخية**؛ فهي التي تتبع خطوطاً للتقسيمات القديمة، كالحدود الفرنسية الألمانية التي تتبع الحدود التاريخية لدوقية الألزاس (أبو عيانة، ٢٠١٥، ص ١١٧).

ويقصد **بالحدود الهندسية**، تلك الحدود التي تظهر على الخرائط بشكل مستقيم. ومن أبرز أمثلتها الحدود الفلكية؛ وهي تلك الحدود المرتبطة بخطوط الطول ودوائر العرض، كالحدود المصرية – السودانية التي تتفق مع دائرة عرض ٢٢ شمالاً، والحدود المصرية – الليبية التي تتفق مع خط طول ٢٥ شرقاً [شكل ٣] (جاد الرب، ٢٠٠٩، ص ١٣١).

شكل (٣) : الحدود الفلكية (حدود مصر مع السودان وليبيا).

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: https://tealem.blogspot.com/2017/09

٢) العولمة Globalization :

تعددت التعريفات لمصطلح العولمة واختلفت لدرجة صعوبة التوصل لتعريف جامع مانع؛ بسبب اختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف، وللسياسيين تعريف، وللمثقفين تعريف وللاجتماعيين وهكذا. ولكن هناك بعض العناصر والمفاهيم التي يكاد يجمع عليها كل من كتب عن العولمة. من ذلك أن لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية وآخرون بالكوكبة، إلا إنه اشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل السياسة والاقتصاد والإعلام.

والمصطلح بمعناه اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. وقد عرف قاموس وبسترز "websters" العولمة Globalization بأنها: إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً (الشدي، ٢٠٠٢، ص ص ٢-٣).

ويمكن الإشارة هنا إلى تعريفات العولمة حسب مجالاتها :

فهي باعتبارها ظاهرة اقتصادية تعني حسب تعريف الصندوق الدولي: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله (الشهراني، ٢٠٠٦، ص ٢٢). وعرفها "روبنز ريكابيرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو، بأنها:

"العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارة" (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٢).

أما باعتبارها تياراً اجتماعياً فهي تعني: الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود. أي أن الحدود الجغرافية لا يعتد بها حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم. ومنهم من يعرفها بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات" (سيد يسين، ١٩٩٨م، ص ٦).

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة يظهر لنا التباين بينها حسب مجال الاهتمام والتخصص، ويتضح أن هناك عولمات وليست عولمة واحدة؛ فهناك العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والاجتماعية والسياسية. وبذا يتبين أن العولمة مفهوم واسع ومتشعب يصب في معنى تداخل العالم واصطباغه بصبغة واحدة شاملة لجميع الشعوب وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. أو هي بعبارة أخرى؛ تيار متعدد الجوانب يسعى لقولبة العالم وتسييره في منظومة واحدة اقتصادياً وثقافيا وسياسياً واجتماعياً. والعلاقة وثيقة بين العولمة وموضوع الحدود السياسية؛ حيث تشير معظم التعريفات الى أن تيار العولمة يسعى لدمج العالم في بوتقة واحدة تتجاوز الحدود السياسية وتخفف من آثارها وتؤثر على دورها.

ولا شك أن هناك عوامل مهمة ساعدت على تقارب العالم وتداخل دوله وتنشيط وتسريع تيار العولمة فيه، ويأتي في مقدمتها:

١. الثورة المعلوماتية والتقدم الهائل في وسائل الاتصال والإعلام مما جعل العالم كالقرية الواحدة.
٢. التدفق الضخم لكل من التجارة والاستثمار؛ حيث يرى البعض أن الاندماج العالمي والتوجه نحو العولمة يأتي نتيجة التجارة والتمويل، وأن العولمة ظاهرة مالية بالدرجة الأولى.
٣. انهيار النظام والفكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة.
٤. بروز دور الشركات متعددة الجنسية والتي تستحوذ على أكثر من ٨٠% من جملة الابتكارات التكنولوجية العالمية.
٥. بروز دور المنظمات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية، كمنظمة التجارة العالمية التي نظمت العديد من المسائل الاقتصادية والتجارية وعملت على فتح الحدود وإزالة الحواجز والقيود الجمركية (عبدالسلام، ٢٠٠٧، ص ٧٠).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تباين بين المهتمين والباحثين في الموقف من العولمة؛ ففي الوقت الذي يرى فيه فريق منهم بأن العولمة حتمية لا خيار للعالم في رفضها، يرى فريق آخر بأنها خرافة ولا أساس لها وما هي إلا مصطلح شاع استعماله عبر المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام ولكن لا وجود له على أرض الواقع. وهناك فريق ثالث يرى أنها تيار برز في حقبة قصيرة، امتدت من بعد عام ١٩٩١ وهي سنة سقوط الاتحاد السوفيتي وقيام حرب الخليج الثانية إلى عام ٢٠٠٠ ثم انتهت، ليأتي بعد ذلك عصر ما بعد العولمة (العايد، ٢٠٠٩، ص ص ٣٧-٣٨). ومن أولئك الذين يرون بأن العولمة انتهت، صاحب كتاب "انهيار العولمة" الذي يرى سقوط العولمة وانتهائها كما انتهت بعض التيارات التي سبقتها (عبدالسلام، ٢٠٠٧، ص ٤).

والبعض يربط بين العولمة والفكر الاستعماري، ويرى أنها امتداد للاستعمار والنفوذ الغربي بقيادة أمريكية؛ ولذا يطلقون عليها مصطلح الأمركة، ويرون أنها تستهدف تعميم النمط الحضاري الأمريكي على بلدان العالم (سيد يسين، ١٩٩٨م، ص ٦)

ولكن أيا كانت المواقف من مصطلح العولمة، فهناك قدر من الاتفاق على أن العالم يتغير ويتجه نحو التداخل، وأن هناك تيار متعدد الجوانب يسعى لقولبة العالم وتسييره في منظومة تتجاوز الحدود السياسية وتأثيرها في الفصل بين دول العالم.

ثالثاً – وظائف الحدود السياسية وتغيرها :

تقوم الحدود السياسية بوظائف مهمة ومتعددة. فهي في المقام الأول تشكل فاصلاً للسيادة بين الدول، ثم هي حاجز أمني للدولة وسياج للحماية الاقتصادية والصحية. ويمكن تلخيص أهم وظائف الحدود السياسية في الوظائف التالية:

أ- **الحماية والأمن:** وهي من أهم الوظائف؛ حيث تشكل الحدود السياسية خط حماية أمام كل ما يهدد أمن الدولة من أفراد وسلاح وغير ذلك. وتسعى الدول لإقامة مراكز المراقبة والتحصينات العسكرية والأمنية على خط الحد السياسي. ومن أمثلة ذلك في القديم سور الصين العظيم، وحديثاً خط بارليف الذي أقامته دولة الكيان الصهيوني وحطمه الجيش المصري، وغير ذلك كخط ماجينو الفرنسي (مظلوم، ٢٠١٣، ص ٢٤١). وتتفاوت الدول في تحديد أشكال التهديد وصوره في مناطق الحدود تبعاً لأنظمتها وقوانينها التي تحدد الجريمة وأنواع التجاوزات. وقد يصل الحال في بعض مناطق الحدود إلى إقامة حواجز عازلة وخطوط شائكة لتفادي اختراقها. وفي حالة الحدود السياسية المتنازع عليها,فإن حراسة الحد تنقلب إلى مسألة عسكرية تقتضي تواجد قوات دفاع وتحصينات واستحكامات (الديب، ١٩٨٩م، ص ٥٢٠).

ب- **الوظيفة القانونية وتحديد مدى سيادة الدولة:** تحدد الحدود السياسية الإطار المكاني والمساحة التي تمارس فيها الدولة سيادتها وتطبق فيها قوانينها وأنظمتها، فعند الحد السياسي تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى. والسيادة والدولة مصطلحان مترادفان في السياسة الدولية إذ لا سيادة بدون دولة ولا دولة بدون سيادة، فالمصطلحان يعبران عن كيان اعتباري واحد لاتصح بدونهما العلاقات الدولية ولا يستقيم بدونهما القانون الدولي العام (العايد، ٢٠٠٩، ص ٥٧).

ج- **الوظيفة الاقتصادية:** تقوم الحدود بهذه الوظيفة بصور وأشكال مختلفة منها: تحديد الأراضي التي يمكن للدولة استغلال مواردها وتنظيم التبادل الاقتصادي بين الدول وتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بينها والمتعلقة بالرسوم الجمركية.

كما تقوم بحماية منتجات الدولة من خلال نقاط التفتيش والحواجز الجمركية لمنع تدفق السلع الأجنبية الرخيصة إلى أراضيها بشكل غير قانوني ومواجهة الإغراق بالسلع إلى جانب فرض الرسوم الجمركية المناسبة، كما تساعد الحدود أيضا في مراقبة وفحص جودة البضائع والمنتجات المستوردة. إضافة الى حماية النظم الاقتصادية للدولة وتنظيم التبادل التجاري بين الدول (مظلوم، ٢٠١٣، ص ٢٤٢).

د- **مراقبة وتنظيم عبور الأفراد والجماعات:** وهذه من أبرز وظائف الحدود، حيث تحرص الدول على معرفة الأفراد والجماعات الداخلة والخارجة منها وتقوم بمنع التسلل والهجرات غير الشرعية. وقد تمنع بعض الأشخاص والجماعات لخطورتهم (السرياني، ١٩٩٩، ص ٩٤).

وتزداد صعوبة تطبيق هذه الوظيفة في حالة التداخل الاجتماعي والترابط الحضاري والثقافي بين السكان على جانبي الحدود، وكذا في حال المناطق الصعبة في تضاريسها. ولعل من الأمثلة على ذلك الحدود بين باكستان وأفغانستان وبين السعودية واليمن، وفي مناطق الحدود الرعوية حيث ينتشر الرعاة وتقوم الدول بتنظيم حركة انتقالهم كما هو الحال في الصحراء الكبرى في أفريقيا. وأحياناً تضع الدول عقبات وقيود مختلفة أمام الهجرة الوافدة إليها حفاظاً على تركيبتها الديموغرافية وأوضاعها الاقتصادية (أبو داود، ٢٠٠١، ص ص ٢٣٤-٢٣٥).

هـ- **الوظيفة الثقافية والفكرية:** تقوم الحدود السياسية بمنع ما يهدد ثقافة الدولة وهويتها الفكرية. وكانت هذه الوظيفة بارزة بشكل كبير في السابق عندما كانت تسود تلك الوسائل التقليدية في نقل الثقافة والأفكار كالكتب والرسائل والعلماء والمثقفين. وقد اشتهرت المنظومة الشيوعية في ذلك بشكل أوضح؛ حيث كانت تحيط دولها بسياج من الفصل عن المؤثرات الفكرية والثقافية الخارجية. وكان العثور على شيء من هذه الوسائل مع من يعبر حدود تلك الدول يعرضه للعقوبة والمساءلة.

و- **الوظيفة الصحية:** حيث تتم الرقابة وإقامة نقاط التفتيش الصحي وكذا المحاجر الصحية عند المنافذ البرية والجوية والبحرية لمنع دخول الأمراض والأوبئة (مظلوم، ٢٠١٣، ص ٢٤٢).

وتزداد الرقابة في حالات انتشار الأمراض والأوبئة سواءً بين البشر أو الحيوانات والمنتجات الغذائية. وتتفاوت الدول في الإجراءات في هذا الباب ما بين تطبيق صارم وما بين اكتفاء بالحد الأدنى وبعضها قد يفرط في ذلك.

تغير وظائف الحدود السياسية:

تتغير وظائف الحدود السياسية من وقت لآخر حسب وسائل الإنسان وطبيعة العلاقات بين الدول ومدى تقاربها؛ فهي في الوقت الراهن تختلف عنها في السابق، وهكذا في المستقبل. فهي غير ثابتة على حال، وخاصة مع تشابك العلاقات المتنوعة والتداخل القوي بين دول العالم.

ويمكن تلخيص أسباب تغير وظائف الحدود فيما يلي:

١- تطور وسائل الإنسان وأدوات الاتصال والتأثير، ولا أدل على ذلك من أن الدول كانت تستطيع التحكم في وسائل التأثير الثقافي ووسائط التهديد الفكري سابقاً؛ لأنها كانت وسائل يمكن منعها في المعابر الحدودية، كالكتب والرسائل والأشرطة ونحوها. أما الآن فلا تستطيع الدولة التحكم في وسائل التأثير والتهديد الفكري؛ لأنها اليوم تأتي عبر الأثير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة؛ المسموعة والمرئية والمقروءة، من قنوات وإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال والتواصل المتعددة. فالعالم يعيش ثورة في هذا المجال يجعل من العسير على أي دولة أن تمنع ذلك.

٢- بروز بعض المنظمات العالمية الاقتصادية والحقوقية والسياسية، التي زاحمت سيادة الدولة وغيرت من قوة رقابتها الحدودية، وأعادت تشكيل هذه الرقابة وترتيبها من جديد. فمثلاً منظمة التجارة العالمية ساهمت في فتح الأسواق أمام منتجات الدول الأعضاء فيها وغيرت من الوظيفة الاقتصادية لحدودها.

٣- قيام بعض التحالفات والاتحادات الاقتصادية والسياسية في عدة جهات ومناطق في العالم؛ مما وثق العلاقة بين الدول الأعضاء في هذه التحالفات والاتحادات، وساعد على تخفيف وطأة الحدود السياسية بين أعضائها، وجعلها تتجاوز إجراءات الحدود وتعقيداتها وتعيد صياغة وظائف الحدود فيما بينها. وهذا ما هو حاصل الآن بين دول الاتحاد الأوروبي، كما سنبين ذلك في الجزء المتعلق بالاتحاد. وينطبق هذا ولكن بشكل أقل على دول مجلس التعاون الخليجي التي غيرت في إجراءات عبور الحدود والدخول والتنقل فيما بينها بعد قيام المجلس واعتماد بعض الاتفاقيات الداخلية بين الأعضاء.

٤- ازدياد وتنامي الحروب الإليكترونية، من خلال استغلال وتوظيف الثورة التقنية والحاسوبية في التهديد الأمني وفي الدفاع ضد هذا التهديد؛ مما جعل الدول تعتمد على المنظومات الحاسوبية

في المجالات المختلفة الدفاعية والأمنية والخدمية. وهذا بلا شك غير من وظيفة الحدود الأمنية، ونقل بعض وظائفها في الحماية إلى مراكز تقنية ومنظومات حماية اليكترونية لا علاقة لها بمناطق الحدود. هذه الأسباب مجتمعة ساهمت في عملية تغير وظائف الحدود السياسية وصاغتها بشكل جديد يختلف عما كانت عليه في السابق.

رابعاً – تأثير العولمة على وظائف الحدود السياسية :

في ظل هذه المتغيرات العالمية وتوجه العالم نحو العولمة والترابط، يا ترى كيف ستكون مهمة الحدود السياسية ووظائفها؟

نستطيع القول بأن الحدود السياسية ستبقى ولن تختفي؛ حيث أنها تحدد سيادة كل دولة وأراضيها وتميزها عن غيرها، ولا يمكن بحال من الأحوال تصور دول العالم بدون حدود؛ لكنها مع العولمة أصبحت في مكانة أقل مما كانت عليه سابقاً (Ohmae, 2005, p. 20). نعم ستبقى الحدود ولكن وظيفتها ودورها تغيرت وستتغير في المستقبل. وهذا التغير يطال جميع وظائفها، سواءً القانونية السيادية أوالحماية والأمن أو الوظيفة الثقافية والاقتصادية وغيرها. **ولتوضيح ذلك التأثير سنتناول كل وظيفة تمَّت الإشارة إليها سابقاً على حدة ومدى تأثرها بالعولمة.**

١) وظيفة الحماية والأمن ومدى تأثرها بالعولمة ووسائلها :

إذا كانت الحدود تقوم بهذه الوظيفة في السابق بشكل محكم من خلال التحصينات والقلاع ووجـود القـطع العسكرية، فإن زمن العولمة وما صـاحبه من تطور في العتاد العسكري والوسائل الإليكترونية والمنظومات الحاسوبية أثر في هذه الوظيفة وغيَّرها. فوجود الصواريخ عابرة القارات وأنواع السلاح الجوي المتطور تَطَلَب شكلاً متطوراً من الحماية والرصد المختلف عن الطرق التقليدية السابقة (Dittegn, 1999, p. 161). كذلك فإن اعتماد الدول اليوم على المنظومات الحاسوبية في المجالات الدفاعية والعسكرية جعلها عرضة للاختراق الإليكتروني والتجسس عليها. فالأقمار الصناعية التي لا تعترف بالحدود تستطيع اليوم أن تخترق الدول وتجمع المعلومات عن قواعدها ومنشآتها العسكرية. وكم سمع العالم عن هذا النوع من حروب التجسس بين الدول حتى غدت مادة من المواد العلمية في الكليات العسكرية. وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى البيان الذي أصدره اتحاد العلماء الأمريكيين حول ذلك حيث ذكروا أن العالم لم يعد يُدار بالأسلحة أو الطاقة، إنما يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة. إن التحكم في الحرب الآن ليست لمن يملك رصاصاً أكثر وإنما لمن يسيطر على المعلومات (الحسن، ٢٠١٢.، ص ٩).

ثم إن هذه الوسائل والمنظومات الإليكترونية وتشابكها مع بعض وخاصة مع التوسع في استخدام الانترنت والتواصل الإليكتروني، ساعد على اختراق المنظومات الأمنية والأمن المعلوماتي للدول. وكثيراً ما نسمع اليوم عن قراصنة المعلومات واختراقاتهم لمنظومات المعلومات لوزارات الأمن والاستخبارات لبعض الدول، بما فيها بعض الدول المتقدمة؛ مما يتطلب إجراءات إليكترونية وأنظمة حماية خاصة للحفاظ على أمن الدول وأسرارها. وهذا يعني انتقال جزء من وظيفة الحماية والأمن ضد التهديدات الخارجية إلى أجهزة أمنية وعسكرية خارج نقاط الحدود.

٢) الوظيفة القانونية وتحديد سيادة الدولة والعولمة :

مع تنامي تيار العولمة وتطور وسائله، وتشابك مصالح الدول ودخولها في منظمات دولية فاعلة، ومع تنامي دور هذه المنظمات والمؤسسات العالمية فإن هذه الوظيفة تأثرت بتأثر سيادة الدولة اليوم؛ فبالرغم من وجود هذه السيادة؛ إلا أنها تراجعت بعض الشيء للأسباب التالية:

أ- نفوذ وهيمنة القانون الدولي الذي يفرض على الدول بعض الأنظمة والضوابط التي قد لا تتفق مع استراتيجياتها ورؤاها السياسية.

ب- الاتجاه نحو إشراك الشعوب والأفراد في حق السيادة وليس فقط الدولة القومية. حيث صرح الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة، وقدم مشروعاً للجمعية العامة في دورتها (٥٤) يشير إلى أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم (حسين، ٢٠٠٦، middle east map). وهذا التوجه في حال تطبيقه، يعني أحقية الأمم المتحدة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني وأعضاء هذه المنظمات بدون الرجوع إلى الدولة.

ج- التدخل في الدول لسبب إنساني؛ حيث تتدخل بعض المنظمات واللجان العالمية الحقوقية – كلجنة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالأمم المتحدة – في شئون الدول الداخلية، وتتجاوز سيادة الدولة دفاعاً عن حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات. ذلك أن موضوع حقوق الإنسان أصبح موضوعاً عالمياً تحكمه بعض أنظمة الأمم المتحدة ومواثيقها التي لها اليوم صفة المرجعية. ومن هذا المنطلق تدخلت الأمم المتحدة وفرضت عقوباتها على بعض الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، كما حصل مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، حيث تم طرد ممثل هذه الحكومة من الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ (الجداري، ٢٠٠٨، ص ١٩٩).

وبالرغم من اتفاق المهتمين بالقانون والحقوق على أهمية مناصرة حقوق الإنسان عالمياً؛ فإن الواقع أن هذه الورقة يتم استغلالها أحياناً من قبل بعض الدول والقوى لتحقيق أهدافها وتبرير تدخلاتها في خصوصيات بعض الدول والمجتمعات. ففي الوقت الذي ترفعها ضد بعض الدول، نجدها تغض الطرف وتتعامى عن انتهاكات دول أخرى تربطها بها مصالح.

كذلك قد تُخترق الحدود والسيادة من بعض الدول بحجة مكافحة الإرهاب. هذه الحجة التي أخذت بعداً عالميا وزخماً واسعاً بعد أحداث ١١ سبتمبر. وما حصل من غارات الطائرات بدون طيار على بعض المواقع في باكستان وغيرها، والتي لا تخفى على كل متابع وتُسبِّب أحياناً حرجاً لأنظمة هذه الدول، مثال واضح على ذلك. وأحياناً قد يتجاوز الاختراق أجواء الدول إلى اختراق سيادتها وسياستها الأمنية وفرض بعض الإجراءات الأمنية عليها.

هذه العوامل مجتمعة أثرت على سيادة الدولة، فعلى الرغم من وجود الحدود التي تحدد أراضي الدولة وإطارها الجغرافي؛ إلا أن سيادتها داخل حدودها محكومة بإطار القانون الدولي، وبأنظمة بعض المنظمات الدولية النافذة. وهذا من جانب أمر طبيعي فالعالم يتفق على أطر قانونية ونظامية يحتكم إليها الجميع، ولكنه من جانب آخر غير طبيعي؛ لنفوذ بعض الدول اليوم في بعض المنظمات وقدرتها على التأثير على بعض قراراتها وصياغة بعض المعاهدات الدولية بشكل يؤثر على سيادة الدول. ولذا يطرح البعض أن العولمة والسيادة لا يجتمعان وأن هناك تضارب بينهما، وأن السيادة في عصر ما بعد العولمة مرنة سهلة تتكيف حسب الظروف والمتطلبات الدولية التي تصوغ ضوابط التعامل للسياسة الدولية بناءً على توجه الدول الكبرى الفاعلة (العايد، ٢٠٠٩، ص ٦٧). وبناءً عليه وُجدت تلك المواقف الرافضة لتيار العولمة من بعض الدول، وخاصة دول العالم الثالث – كما مر معنا –، حيث ترى في العولمة شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار والهيمنة الغربية ومزاحمة السيادة الوطنية وفرض النمط الغربي (سيد يسين، ١٩٩٨م، ص ٦).

٣) الوظيفة الاقتصادية والعولمة :

لعل هذه الوظيفة من أكثر الوظائف تأثراً بتيار العولمة والتداخل العالمي؛ وذلك بسبب الدور الكبير للاقتصاد في واقع الدول وللتطور الاقتصادي وأدواته المتعددة التي ساهمت في تفعيل تيار العولمة، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

أ- بروز منظمة التجارة العالمية التي تضم اليوم الكثير من دول العالم، والتي فرضت على الدول فتح حدودها وأسواقها لمنتجات الدول الأعضاء والتعديل في أنظمتها وإجراءاتها التجارية عند الحدود.

ب- تنامي دور الشركات العملاقة عابرة الحدود أو متعددة الجنسيات كشركة جنرال موتورز وتوتال وغيرها، والتي تضاهي الدول في ميزانياتها وتتحكم في الإنتاج وتمتلك من النفوذ الاقتصادي ما يجعلها تستطيع أن تؤثر في أنظمة بعض الدول وإجراءاتها الحدودية (مجيد، ٢٠٠٢، ص ص ٣١-٤١). ويأتي هذا التأثير من حاجة هذه الدول لاستثمارات هذه الشركات؛ مما يجعلها تعدل في أنظمتها وإجراءاتها الجمركية وتمنحها بعض الامتيازات التشجيعية.

ج- تنامي دور المنظمات الدولية الاقتصادية الأخرى، ودخول دول العالم في عضويتها مما يلزمها ببعض الإجراءات والأنظمة التي تؤثر في الوظيفة الاقتصادية لحدودها (Blake, 1998, p. 253). ومن أمثلة هذه المنظمات؛ المنظمات المالية العالمية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تفرض على الدول المقترضة بعض الشروط التي تؤثر على هذه الوظيفة للحدود. ومع تنامي دور المؤسسات المالية والاعتماد على الحوالات المالية المختلفة؛ فإن وظيفة الحدود في مراقبة العملات والتحكم في ذلك ضعفت. ويستطيع أي إنسان اليوم أن يجري عملية مالية عبر البطاقات المالية كالفيزا والماستر كارد ونحوها، في أي بقعة من العالم بدون أي اعتبار للحدود.

ومن المنظمات ذات الهيمنة الاقتصادية العالمية؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، ومجموعة الدول الثمان وغيرها من تلك المنظمات التي ترسم التوجه الاقتصادي والمالي العالمي وتلزم به دول العالم الأخرى، وتفتح حدودها أمام ذلك (سنو، والطراح، ٢٠٠٢، ص ١٥٣).

د- كذلك فإن دخول الدول في تحالفات ومنظمات اقتصادية يفرض عليها تغييراً في وظائف حدودها الاقتصادية. فمثلاً الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وقعت اتفاقية اقتصادية سهلت التبادل التجاري فيما بينها وغيرت من واقع الوظيفة الاقتصادية لحدودها. ومثل ذلك يتضح أكثر في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومع التداخلات والتشابك الاقتصادي والاعتماد على الشبكات الاليكترونية في حركة الأموال أصبح من الممكن نقل الأموال عبر الدول بعدة طرق غير نظامية يصعب على الدول التحكم فيها. ولذا تنشط حركة غسيل الأموال وتجد بعض المجموعات الخطيرة التي تهدد الأمن فرصة في تمويل تحركاتها عبر طرق اليكترونية ملتوية.

٤) وظيفة مراقبة الانتقال للأفراد والجماعات والعولمة :

لقد أثر تيار العولمة ووسائله المتعددة على هذه الوظيفة من عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- قيام التحالفات والاتحادات السياسية والاقتصادية بين الدول، فرض على الدول الأعضاء داخل هذه الأحلاف والاتحادات ترتيبات وتنظيمات جديدة في مناطق حدودها للتعامل مع عبور الأفراد فيما بينها. وغالباً ما تتجه التنظيمات نحو الانفتاح وتسهيل حركة الأفراد بين الدول الأعضاء. وهذا – كما سيأتي – ما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي. ومن ذلك ما تتجه له دول مجلس التعاون الخليجي في إجراءات انتقال الأفراد، حيث تتجه نحو تسهيل تنقل مواطنيها بين الدول الأعضاء.

ب- تطور وسائل الاتصال والشبكات الاليكترونية سهل تواصل عصابات الجرائم المنظمة وتجنيدها لعناصر جديدة واختراقها للحدود.

٥) الوظيفة الثقافية والفكرية والعولمة :

هذه الوظيفة تغيرت بشكل جذري مع الثورة الاعلامية والمعلوماتية لدرجة جعلت البعض يقول أن هذه الوظيفة انتهت، وأن الدولة لم يعد بمقدورها منع التأثير الثقافي والفكري من اختراق حدودها. ولكن الرأي الأدق أنها ضَعُفت بشكل كبير ولكنها لم تنتهي؛ حيث لا زالت نقاط الحدود تمنع بعض وسائل التثقيف والفكر من كتب وأقراص وغيرها. والواقع أن العالم اليوم مع هذه الثورة التقنية في الاتصال والتواصل ووسائل الإعلام أصبح بمثابة القرية الواحدة التي تتأثر بكل فكر وطرح ثقافي في أي بقعة في العالم. ومع التوسع في استخدام شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لم تعد هناك بقعة في العالم بعيدة عن التأثير الثقافي والفكري، ولم تعد الحدود حاجزاً يمنع ذلك.

خامساً – الاتحاد الأوروبي ووظائف الحدود السياسية :

١) نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره :

يبرز الاتحاد الأوروبي كنموذج ناجح للاتحادات والتحالفات الإقليمية القائمة في عالم اليوم. وتتأكد دراسته عند الحديث عن الحدود السياسية ووظائفها في زمن العولمة وتداخل دول العالم، وخاصة دول الاتحادات والتحالفات؛ حيث بلغ الاتحاد في هذا الميدان مرحلة متقدمة تجاوزت عوائق الحدود وإجراءاتها الروتينية التي تعوق التنقل والتواصل بين الدول.

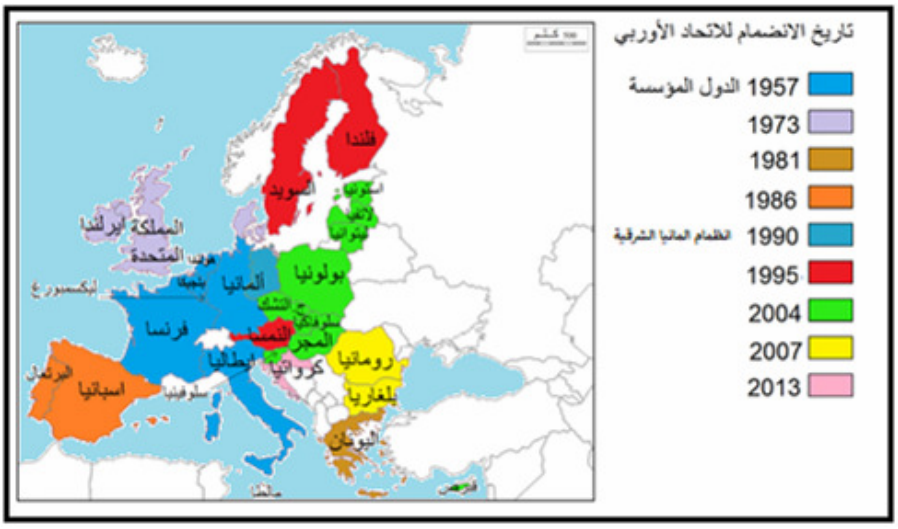

شكل (٤) : دول الاتحاد الأوروبي حسب انضمامها للاتحاد.

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على/ www.imadhg.sitew.com

وقد برزت فكرة هذا الاتحاد بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت أوروبا اقتصادياً وبشرياً وولدت قناعة لدى المفكرين والرأي العام الأوروبي بأهمية الالتقاء الأوروبي وإقامة كيان يجمع الدول الأوروبية ويجنبها ويلات الحروب. وكان من الخطوات الأولى في هذا الطريق إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عام ١٩٤٧ للتنسيق بين الخطط الخاصة باستخدام مساعدات مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب. وفي عام ١٩٤٨ تم عقد مؤتمر أوروبا الذي تولد عنه اقتراح إنشاء جمعية برلمانية أوروبية. وفي عام ١٩٥١ وقعت معاهدة باريس بإقامة جماعة أوروبية للفحم والصلب تضم كلاً من؛ فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبرج وهولندا، وفي العام التالي ١٩٥٢ قامت هذه الجماعة وباشرت مهماتها في هذا المجال. ومع نجاح جماعة الفحم والصلب الأوروبية اتجهت الدول الأعضاء الست الى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) عام ١٩٥٨، لخلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه السوق. وفي عام ١٩٧٣ توسعت عضوية السوق الأوروبية لتشمل بريطانيا والدنمرك وإيرلندا، وفي مرحلة لاحقة انضمت النمسا وفنلندا والسويد.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط حائط برلين ١٩٩٠ تغيرت البنية السياسية للقارة الأوروبية وتهيأت أكثر للتوافق والاتحاد؛ ومن ثم جاء توقيع اتفاقية ماسترخيت في ١٩٩٢/٢/٧ التي أعلنت قيام الاتحاد الأوروبي، ونصت على السعي لقيام اتحاد اقتصادي ونقدي بين الدول الأعضاء في

موعد لا يتجاوز ١٩٩٩/١/١. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٩٣، وتلا ذلك معاهدات واتفاقيات زادت من تعاون الدول وتقاربها وترسيخ مبدأ الاتحاد بين هذه الدول كمعاهدة امستردام ١٩٩٧ ومعاهدة لزبون عام ٢٠٠٧، وتزايدت أعداد الدول الأعضاء في الاتحاد حتى وصل عددها ٢٧ دولة (مخلد المبيضين، ٢٠١٥، ص ص ٩٢-١٠٢).

٢) واقع الحدود السياسية ووظائفها بين دول الاتحاد :

المتتبع للاتفاقيات والمعاهدات التي أسست للاتحاد الأوروبي ورسمت مسيرته، يقرأ تأكيدها على انفتاح الحدود السياسية بين الدول الأعضاء وحرية التنقل فيما بينها. فنجد أن اتفاقية روما التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة نصت على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود دون أدنى حواجز أو قيود (كردي، ٢٠١٣، ص ١٩٤). وجاءت معاهدة ماسترخيت عام ١٩٩٢ – التي أعلنت قيام الاتحاد – لتؤسس للمواطنة الأوروبية، ويصبح بموجبها كل مواطن يحمل جنسية دولة عضو في الاتحاد مواطناً في الاتحاد يتمتع بحقوق التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء. كما نصت المعاهدة على إزالة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء، وإنشاء سوق داخلية تتميز بإزالة العقبات أمام الانتقال الحر للسلع والأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء (المبيضين، ٢٠١٥، ص ص ١٠٤-١١٥). ولتنظيم دخول غير مواطني الاتحاد وتنقلهم؛ فقد وقعت الدول الأعضاء اتفاقية الشنجن عام ١٩٨٥، هذه الاتفاقية التي أسست لنظام الحدود التكاملي الذي تضمن قواعد لتحقيق تعاون الدول الأعضاء في مجال الهجرة والحصول على فيز الدخول لهذه الدول. وقد اشتملت على نظام إجرائي في قنصليات الدول الأعضاء ونظام عند الحدود وداخل الدول وتشريعات وأدلة لتنظيم العمل بلغات الدول الموقعة، إضافة الى نظام للمعلومات ونشر وتوزيع قوائم غير المسموح لهم بالدخول لدول الاتحاد. وتم تفعيل هذه الاتفاقية والعمل بها عام ١٩٩٥، أي بعد عشر سنوات من توقيعها (مالكي، ٢٠١٣، ص ٢١١).

كان من نتائج تجربة الاتحاد الأوروبي ومعاهداته واتفاقياته، التأسيس لمفهوم جديد للحدود السياسية ووظائفها في العالم. فبدلاً من الدور التقليدي الذي يجعل من الحدود السياسية أدوات فصل بين الدول، تعيق تواصلها الاقتصادي والاجتماعي وتحد من تنقل الافراد بينها، جاءت هذه التجربة لتجعل من الحدود أداة وصل وتواصل بين الدول (مالكي، ٢٠١٣، ص ١٩٤). وبناءً عليه تم إلغاء إجراءات التوقف والتفتيش عند نقاط الحدود، وأصبح الأفراد والسلع تنتقل بين الدول الأعضاء بيسر وسهولة.

أصبح الاتحاد الأوروبي مثالاً للاتحاد الكونفدرالي، الذي تنفتح فيه الحدود السياسية (كردي، ٢٠١٣، ص ١١٧). وأصبح المسافر بين هذه الدول من مواطني الاتحاد ومن غيرهم – الذين حصلوا على فيزة الشنجن – يتنقل بين دول الاتحاد وكأنه يجتاز حدوداً إدارية بين مناطق دولة واحدة. كما أن توجه اتفاقية ماسترخيت لإزالة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات والصادرات بين الدول فتح الحدود فيما بينها تجارياً وشجع عمليات التبادل التجاري بين هذه الدول. وجاء توحيد السياسات المالية بين دول الاتحاد واعتماد اليورو كعملة موحدة وتوفير سقف جيد للاستثمارات وتنقل الأموال ليصب في مجال التكامل والاندماج بين دول الاتحاد ويسهم في بناء مفهوم جديد للحدود السياسية ووظائفها.

الخاتمة :

خلصت الدراسة الى أن هناك تفاوت في تعريف العولمة ومدى تأثيرها وقوة تيارها، فالبعض يرى استمرار قوة تأثيرها وتناميه بينما يرى آخرون غير ذلك؛ ولكن الجميع يتفقون على أن هناك تياراً قوياً متعدد الجوانب يسعى لقولبة العالم وتداخله وتسييره في منظومة تتجاوز عوائق الحدود. وأكدت الدراسة أن وظائف الحدود السياسية غير ثابتة، ومتغيرة من وقت لآخر؛ حسب وسائل الإنسان وتطورها وتغير واقع العالم السياسي والاقتصادي ومنظماته المختلفة.

كما انتهت الدراسة الى أن وظائف الحدود السياسية تغيرت بالفعل وأخذت شكلاً آخر. ففي جانب وظيفة الحماية والأمن، التي أصبحت تعتمد على الوسائل الاليكترونية والمنظومات الحاسوبية والأقمار الصناعية، فقدت الحدود جزءاً من وظيفتها في هذا، حيث أصبح بالإمكان اختراق منظومات الدولة الأمنية ورصد تحركاتها ومنشآتها العسكرية من أي مكان. وفي جانب الوظيفة القانونية وتحديد السيادة ظهر دور العولمة في مزاحمة سيادة الدولة وإضعافها داخل حدودها. كذلك أوضحت الدراسة أن وظيفتها الاقتصادية قد تغيرت كثيراً مع ظهور المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية وكذا الشركات متعددة الجنسيات، إضافة لقيام الاتحادات والأحلاف التي فتحت حدود الدول الأعضاء بداخلها على بعض وسهلت حركة التجارة فيما بينها. وإلى جانب هذا فإن هذه الاتحادات والتحالفات الإقليمية غيرت في وظيفة الحدود في مراقبة الأفراد وتنقلاتهم. أما الوظيفة الثقافية فهي أكثر الوظائف تأثراً بوسائل العولمة وثورة الاتصالات والإعلام.

وأوضحت الدراسة مدى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي من تعاون واندماج وبناء نموذج جديد للحدود السياسية ووظائفها؛ تجاوزت فيه دول الاتحاد الإجراءات المعتادة والتفتيش عند نقاط الحدود، وأصبح انتقال الأفراد والسلع بين هذه الدول سلساً وميسوراً.

ويوصي الباحث في نهاية هذه الدراسة، وفي سبيل تفادي الآثار السلبية لهذه التغيرات في وظائف الحدود، يوصي بما يلي:

١- أن هذا التغير في وظائف الحدود؛ بسبب تيار العولمة والتداخل الكبير بين دول العالم، يؤكد أهمية عقد الدراسات التفصيلية حول هذا الموضوع، وأن تقوم الجهات المعنية بالحدود بعقد اللقاءات والندوات المتنوعة حول ذلك. ومن الموضوعات الجديرة بالدراسة تجربة الاتحاد الأوروبي وكيف تستفيد منها الدول العربية والاسلامية.

٢- أن تحرص الدول على حماية أمنها المعلوماتي ومنظومتها الإليكترونية الأمنية والعسكرية، خاصة مع تصاعد عمليات الاختراقات الأمنية والمعلوماتية. وإذا كانت الدول في السابق تركز جهدها في مناطق الحدود فعليها اليوم أن تولي هذه المنظومات الجهد الكافي.

٣- تطوير أجهزة حرس الحدود في الدول بشرياً وتقنياً لكي تكون قادرة على التصدي للجرائم المنظمة والمستجدة والاختراقات الإليكترونية. وهذا يتطلب تطوير الأفراد وتأهيلهم تأهيلاً عالياً وتزويدهم بأحدث أجهزة الكشف الأمني المتطور.

٤- أن تسعى الدول العربية والإسلامية لبناء التحالفات والاتحادات فيما بينها، وأن تستفيد في ذلك من تجربة الاتحاد الأوروبي الناجحة. ولعل البداية في هذا تتم بتفعيل المنظمات القائمة كمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية؛ ثم يتم الانتقال الى مراحل أخرى؛ حتى تكون هذه الدول قادرة على منافسة التكتلات الأخرى في عالم العولمة الذي لا مكان فيه إلا للتحالفات والتكتلات.

المراجع

١- ابراهيم، عصام (٢٠١١)، الجغرافيا السياسية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة

٢- أبو داود، عبدالرزاق (٢٠٠١)، أسس العلاقات المكانية السياسية – مقدمة في الجغرافيا السياسية –، دار حافظ، جدة.

٣- أبوعيانة، فتحي محمد (٢٠١٥)، الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

٤- أحمد، جمال محمد (٢٠١٥)، الإعلام والتوجهات الدولية الراهنة، دار غيداء، عمان، الأردن

٥- الجداري، عمران (٢٠٠٨)، العولمة وأثرها على سيادة الدولة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ليبيا.

٦- الحسن، عبدالرحمن محمد (٢٠١٢)، الحدود الدولية والعولمة، بحث قدم للمؤتمر الدولي لأمن الحدود، والذي عقدته المديرية العامة لحرس الحدود بالسعودية في الرياض، في الفترة ٢-٢٠١٢/٦/٧.

٧- الديب، محمد محمود (١٩٨٩)، الجغرافيا السياسية؛ منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة

٨- السرياني، محمد محمود (١٩٩٩)، الأهمية الأمنية للحدود الدولية (الناحية الجغرافية)، في كتاب ندوة/ مهام حرس الحدود في الدول العربية، التي عقدت في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، الرياض في الفترة ١٤-١٩٩٩/٦/١٦. ص ص ٧١-١٠٣.

٩- الشدي، عادل (٢٠٠٢)، العولمة وآثارها الثقافية، صفحة الدكتور على موقع جامعة الملك سعود، http://faculty.ksu.edu.sa/adelalshddy/Pages

١٠- الشهراني، محمد سعيد (٢٠٠٦)، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير قدمت لكلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.

١١- الفقي، إبراهيم، (٢٠٠٨)، الجغرافيا السياسية؛ أسس وتطبيقات، مكتبة الرشد، الرياض.

١٢- المبيضين، مخلد (٢٠١٥)، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٣- جاد الرب، حسام الدين (٢٠٠٩)، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١٤- حسين، خليل (٢٠٠٦)، السيادة في النظام الدولي الجديد، موقع-http://www.middle-east online.com/?id=36352

١٥- العايد، حسين (٢٠٠٩)، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمّان.
١٦- سنو، غسان & الطراح، علي (٢٠٠٢)، العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي؛ دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
١٧- عبدالسلام، رضا (٢٠٠٧)، انهيار العولمة، المكتبة العصرية، القاهرة.
١٨- كردي، محمد دحام (٢٠١٣)، مستقبل الاتحاد الأوروبي؛ دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
١٩- مالك، معتصم إبراهيم (٢٠١٣)، الحدود الدولية: فرص وتحديات التعاون الإقليمي العربي، كتاب بحوث حلقة نقاش قضايا الحدود السياسية وآثارها الداخلية والدولية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، الرياض، (٤/٣٠ إلى ٢٠١٣/٥/١)، ص ص ١٥٧-١٧٥.
٢٠- مالكي، صادق عبدالحميد (٢٠١٢)، تجربة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضايا الحدود، كيف بدأ الاتحاد الأوروبي؟ وما الذي يمكن أن نتعلمه نحو تحقيق الانفتاح؟ بحث قدم للمؤتمر الدولي لأمن الحدود، والذي عقدته المديرية العامة لحرس الحدود بالسعودية في الرياض، في الفترة ٢-٢٠١٢/٦/٧.
٢١- مجيد، كمال (٢٠٠٢)، العولمة والدولة؛ دراسة لآثار العولمة على السلطة، دار الحكمة، لندن.
٢٢- مكي، محمد ضو البيت (٢٠٠٧)، في الجغرافيا السياسية؛ الإطار العام لتعريف الحدود السياسية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (ص ص ١٢٩-١٤٥)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم.
٢٣- مظلوم، محمد (٢٠١٣)، التهديدات الأمنية وأسلوب المواجهة، في مجموعة الأوراق البحثية في حلقة نقاش/ قضايا الحدود السياسية وآثارها الداخلية والدولية ص ص ٢٣٧-٢٦٥، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، الرياض.
٢٤- ياسين، سيد (١٩٩٨)، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، عدد ٢٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

25- Dittgen H, The End of Nation-State, Borders in the Age of Globalization, in Borderlands Under Stress, pp. 49-68, edit by Pratt, M, KLUWER LAW, London. 2000.
26- DittgenH, World without Borders, Reflection on the Future of the Nation-State, in Government and Opposition Journal, edit by, G Parry, Vol. 34, No. 2, pp. 161-179, 1999, London.

27- Gerald Blake, Globalization and the Paradox of Enduring National Boundaries, in Vinishing Borders: The New International Order of the 21st Century, edit by; Lee Boon-Thong and T Bahrin, Publ, AshgatPublLtd, pp. 247-256, England, 1998.
28- Ohmae, Kenichi (2005), The Next Global Stage Challenges and Opportunities in our Borderless World, Pearson Education, Inc, 2005, New Jersey, USA.

مواقع انترنت:

1. http://xuanalyfe.com
2. http://di.dorsch.de/projects
3. https://tealem.blogspot.com/2017/09
4. middle east map

Functions of Political Boundaries in The Globalization Era

ABSTRACT

The research dealt with the functions of political boundaries in the era of globalization. At first, it defined the political boundaries, the globalization concept and patterns, and the factors that contributed to the growth and spread. Then, it referred to the functions of different political boundaries, whether the function of security, protection or legal function, and determining the extent of state sovereignty or economic and supervisory function on the movement of individuals as well as cultural and health. The research explained the functions change of the borders, according to the evolution of human means and changing the reality of the political world and the numerous organizations and alliances.

The following section dealt with the future and extent of change in the functions of boundaries in a globalizing world. It showed that these functions have already changed and taken different form. On the protection and security side, with the great revolution in air force, satellite, espionage and cybercrime, the political boundaries have lost part of their functions, and another part of function has gone to the national security agencies. On the other side of the legal function and the definition of sovereignty, the role of globalization has appeared in the contention and weakening of state sovereignty within its boundaries. Its economic function was also greatly affected by the emergence of international economic organizations and institutions, as well as multinational companies. Further, the confederations and alliances have opened the borders of the member states within each other and facilitated trade among them. In addition, the regional associations have changed the border function in the control and movement of personnel. The cultural function is the most affected by the means of globalization and the revolution of communications and information. The study then dealt with the experiment of the European Union as a model for changing the functions of the political boundaries within the countries of the regional federations and alliances in the world. The Union was identified, its stages of development, and the reality of borders and functions among the countries. Finally, the research concluded by stressing some recommendations to countries and authorities responsible for border security.

Key Words: Political borders, Globalization, Functions.